الصالح: سعر التعادل في الميزانية 72 دولارا

العربية: توقع وزير النفط بالوكالة وزير المالية، أنس الصالح، بدء انخفاض إنتاج النفط الصخري بشكل ملموس العام المقبل.
وأكد أن السعر الأمثل للنفط هو الذي يمثل استقرار مصالح المنتج والمستهلك والمصنع.
وأوضح الصالح أن سعر تعادل الإيرادات والنفقات في ميزانية الكويت هو عند 72 دولارا لبرميل النفط.

بحجم 60 مليون دينار وبنسبة 50٪.. فرصة استثمارية للقطاع الخاص

الرومي لـ «الأنباء»: أضخم اكتتاب للمواطنين في شركة الزور خلال 2016

اليوم إعلان الوصول إلى 40٪ من القدرة الإنتاجية لمحطة كهرباء شركة شمال الزور الأولى

محمود فاروق

بعد أقل من 18 شهرا على بدء إنشاء محطة الزور الشمالية، تحتفل اليوم شركة شمال الزور الاولى بالوصول إلى 40٪ من القدرة الانتاجية من أول محطة خاصة مستقلة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه في الكويت، لتصبح أسرع محطة تم بناؤها على المستوى الإقليمي. وقد ولدت المحطة أول ميغاواط من الطاقة إلى شبكة الكهرباء الكويتية في 3 مايو 2015. وجاء هذا الإنجاز بموجب تنفيذ قانون إنتاج المياه والطاقة المستقل، ومن خلال عملية تديرها هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بعد أن تم توقيع العقد في 12 ديسمبر 2013.

وتحدث مدير عام هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص عادل الرومي لـ «الأنباء» عن تفاصيل مشروع محطة الزور الشمالية الذي يعد باكورة مشاريع الشراكة الكبرى بين القطاعين العام والخاص، ووصف بأنه أهم إنجاز للهيئة وللمشاريع العملاقة في الكويت.

وقال الرومي ان المشروع سيطرح على المواطنين، ليكون أضخم اكتتاب في تاريخ الكويت، حيث يصل رأسمال الشركة الجديدة نحو 120 مليون دينار، يخصص 50٪ منها للمواطنين والباقي يوزع بين المستثمر الاستراتيجي والجهات الحكومية، لتصبح حصة المواطنين نحو 60 مليون دينار.

وأوضح ان مشروع الزور منقسم الى 5 مراحل، حيث ستطرح في كل مرحلة شركة خاصة لإنتاج الكهرباء، وهذه الشركات تتميز بأن المواطنين يملكون 50٪ منها، وهي فرص استثمارية جديدة تطرح امامهم، كما انها فرص استثمارية للشركات والبنوك، حيث تتميز شركات الكهرباء بأنها ذات عوائد مجدية وهي bankable، حيث تعرض هذه المشاريع مسبقا على المصارف لمعرفة ماذا تريد كضمانات وعوائد وحجم مخاطر لكي تشارك في تمويلها، كما ان العميل مضمون فيها اذ ستقوم الدولة بشراء منتج الكهرباء.

ولفت الرومي الى أن الجهاز خلق فرصا استثمارية لقطاع جديد في السوق، اذ باتت فرصة الاستثمار في قطاع الكهرباء متاحة للقطاع الخاص.

وأشار الرومي إلى ان مشروع الزور يتضمن 5 مراحل تطرح كل مرحلة منها على حدة وفقا للشروط المعلن عنها، حيث طرحت المرحلة الثانية من المشروع وفقا لنظام التصميم والإنشاء والتشغيل والصيانة وتحويل الملكية بشأن محطة لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه تكون طاقتها الاستيعابية – كحد أدنى – 1,500 ميغاواط وتنتج 102 غالون إمبراطوري. وأشار الى شركة محطة الزور (المرحلة الثانية) ستكون شبيهة من ناحية الطاقة الانتاجية ورأس المال ونموذج العمل بشركة الزور المرحلة الاولى.

وأشار إلى انه يدخل في نطاق هذا المشروع قيام وزارة الكهرباء والماء ببيع وشراء منتجات المحطة من الطاقة الكهربائية والمياه المحلاة بمقتضى اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه، بالإضافة إلى وجود عدد من الاتفاقيات الهامة مثل اتفاقية إيجار الأراضي التي تنظم كيفية استخدام موقع المشروع، وكذلك اتفاقية المساهمين لتأسيس وإدارة شركة المشروع.

وبين ان المشروع سيطرح وفقا للقانون رقم 39 لسنة 2010 وتعديلاته والقانون رقم 7 لسنة 2008، حيث ستكون مدة التعاقد لا تزيد على 40 سنة.

وذكر ان المرحلة الثانية من موقع مشروع محطة الزور تقع في الجهة المقابلة للخليج العربي بمسافة تقدر بنحو 100 كيلومتر جنوب مدينة الكويت.

وقال ان المشروع يطرح وفقا لتكنولوجيا الدورة الغازية المشتركة واختيار كافة التقنيات المعتمدة لتحلية المياه، وذلك حسب شروط المزايدة التي سيتم الإعلان عنها. أما فيما يخص المياه المقطرة فسيتم تحويلها لمحطات وزارة الكهرباء والماء لمعالجتها بواسطة أنابيب سيتم بناؤها من قبل وزارة الكهرباء والماء.

رأسمال شركة الزور الأولى 120 مليون دينار

«هيئة الشراكة» تنجح في إطلاق أول محطة مستقلة لتوليد الكهرباء والمياه في الكويت

المواطنون على موعد مع 5 شركات لإنتاج الكهرباء.. و«الزور الثانية» على الطريق

صورة أرشيفية لمحطة توليد الكهرباء في شركة الزور الأولى حيث سيتم اليوم الإعلان عن تخطي 40٪ من القدرة الانتاجية للمحطة حسب الجدولة

عادل الرومي

أغلب الأسواق جنحت للتراجع المحدود بأقل من 1٪

بعد قرار «أوبيك».. تذبذب بورصات الخليج بانتظار أسعار النفط اليوم

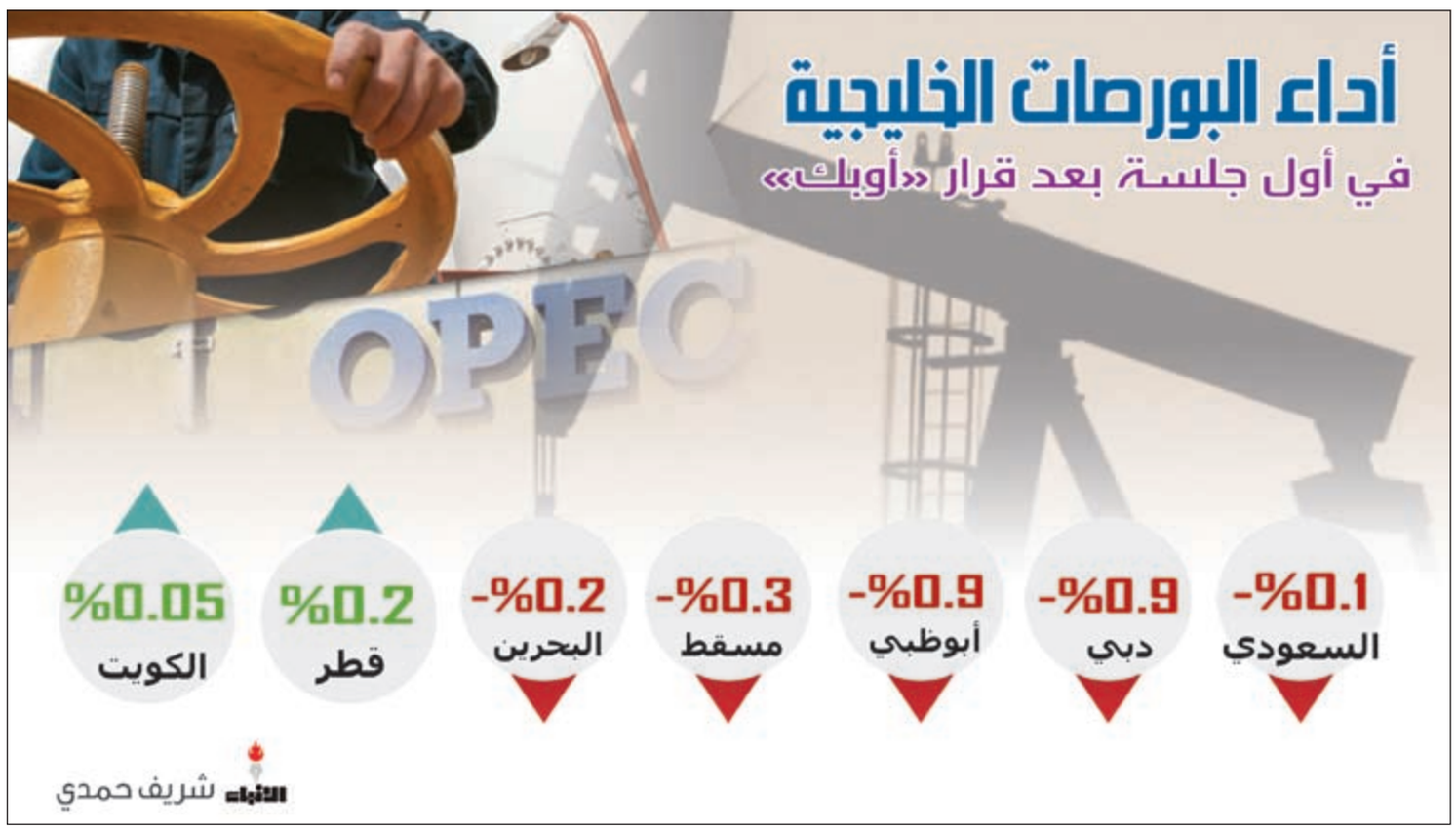

شريف حمدي

أظهر أداء أسواق المال الخليجية تماسكا ملحوظا في اول جلسة تعاملات عقب اجتماع منظمة «أوبيك» مساء الجمعة الماضي والذي تمخض عنه ترك المنظمة الباب مفتوحا لرفع سقف الإنتاج على الرغم من ضعف الاسعار في ظل مواصلة «أوبيك» لمساعيها الرامية إلى الحفاظ على حصتها السوقية في سوق يعاني من تخمة المعروض.

ومن المنتظر بعد القرار زيادة الإنتاج خاصة مع دخول إيران إلى المنافسة في الأسواق ورفع الانتاج العراقي، وانضمام إندونيسيا للمنظمة، الأمر الذي سينتج عنه استمرار نزيف الاسعار الذي هوى لأدنى مستوى في 6 سنوات ونصف السنة بأكثر من 60٪ من أعلى مستوى بلغه في 2014 عند 115 دولارا للبرميل.

وعزز من تماسك أسواق الخليج في جلسات أمس أن الهبوط في سعر خام «برنت» في السوق العالمي كان محدودا بنحو دولار واحد فقط عقب اجتماع «أوبيك» بنسبة 1,9٪، حيث استقرت الأسعار عند 43 دولارا بعد الاجتماع مقارنة مع 44 دولارا قبل الاجتماع. وينتظر اليوم عودة العمل بسوق النفط والاسواق العالمية وكيفية التفاعل مع اجتماع «أوبيك».

وجنحت أغلب أسواق الخليج للتراجع بنسب محدودة بأقل من 1٪ وكان الأداء كالتالي:

● تراجع سوق دبي المالي بنسبة 0,9٪، حيث خسر السوق 30 نقطة ليستقر عند 3174 نقطة، وبذلك تكون خسائره السنوية بلغت 15,2٪.

● انخفض سوق أبوظبي بالنسبة نفسها أيضا 0,9٪ بخسارته 37 نقطة لتبلغ خسائر السوق نحو 6,5٪ من بداية العام.

● السوق السعودي شهد تذبذبا واضحا مع جنوح للانخفاض، مع تقليص خسائره قبل نهاية الجلسة بعد أن استهلها على تراجع بلغ 2٪، لينهي السوق تعاملاته بتراجع 0,1٪، ليستقر عند 7253 نقطة، وبذلك ارتفعت خسائر المؤشر في 2015 إلى 12,8٪.

● سوق مسقط المالي خسر 15,7 نقطة بنسبة 0,3٪ مستقرا عند 5541، ونهاية جلسة امس ارتفعت خسائر مؤشر السوق إلى 12,4٪.

● بانخفاض طفيف في سوق البحرين بنسبة 0,02٪ استقر السوق عند 1226 نقطة بخسائر سنوية 14٪.

● حقق سوق الكويت المالي ارتفاعا على مستوى مؤشره السعري أمس مقابل انخفاض مؤشراته الوزنية، وارتفع السوق بنسبة 0,05٪ بارتفاع المؤشر 3,2 نقاط مستقرا عند 5791 نقطة لتبلغ خسائره السنوية 11,4٪.

● ارتفع أيضا سوق قطر بنسبة 0,2٪ محققا 20 نقطة ليصل إلى 10499 نقطة محققا خسائر منذ بداية 2015 بنحو 14,7٪ ليكون الأعلى بين أسواق الخليج بعد الخسائر اللافتة في نوفمبر الماضي.

ويتوقع ان يشهد هذا الأسبوع الإعلان عن سعر العرض الذي قدمته شركة الاتصالات السعودية STC للاستحواذ المرتقب على أسهم VIVA التي لا تملكها الشركة السعودية والبالغة 74٪، وقد تغير هذه الصفقة من مؤشرات السوق الكويتية في المرحلة المقبلة.

صفقة الاستحواذ المرتقبة على VIVA قد تغير معطيات السوق الكويتية

تتضمن الصيانة والتشغيل لـ 5 سنوات بـ 53 مليون دينار

تحالف كويتي – تركي يقدم أدنى العروض لمبنى الركاب المساند

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان تحالفا مؤلفا من شركة الكويت الاولى للتجارة والمقاولات، وشركة سينجيز انسات تيكاريتا التركية، قدم ادنى العروض بشان مناقصة انشاء مبنى الركاب المساند في مطار الكويت الدولي بقيمة 52,8 مليون دينار او نحو 174 مليون دولار.

واشارت المجلة الى ان العرض المذكور الذي قدمه التحالف يقل بحوالي 50٪ عن قيمة ثاني أدنى العروض المقدم من تحالف كويتي - إسباني - تركي يضم شركة توباد للتجارة العامة والمقاولات مع شركة كورسان كورفيام الاسبانية وايسولوكس اند كولين التركية، حيث بلغ السعر 258 مليون دولار.

ويشار الى ان 8 مجموعات انشاءات وتحالفات من بينها التحالفين المذكورين انفا، قدمت عروضا بشان المشروع وتسيطر عليها الشركات التركية والصينية بالتحالف مع شركات محلية بالاضافة الى شركة المانية.

هذا، وتتضمن كافة العروض توفير خدمات الصيانة والتشغيل للمبنى لمدة 5 سنوات.

والجدير بالذكر أن مبنى الركاب المساند سيوفر طاقة استيعابية إضافية تصل إلى 4,5 ملايين مسافر سنويا، لدعم المبنى الحالي إلى حين استكمال المبنى الثاني بحلول 2020.

إيران: وفرة معروض «أوبيك» قادت إلى هبوط النفط

وزير الطاقة القطري: انخفاض النفط سيدعم الاقتصاد العالمي

دبي – رويترز: قال وزير النفط الإيراني إن أعضاء أوبيك يضخون كميات كبيرة جدا من الخام في السوق مما أدى إلى هبوط أسعار النفط وذلك بعد يومين من فشل المنظمة في الاتفاق على سقف جديد للإنتاج.

ونقل موقع معلومات قطاع النفط الإيراني عن الوزير بيجن زنغنه قوله «كانت سوق النفط تتوقع قرار أوبيك والدول التي تضخ كميات زائدة هي المسؤولة عن التداعيات»، وأضاف في تلميح ضمني إلى السعودية أكبر بلد مصدر للنفط «الدول التي تضخ إمدادات زائدة معروفة حاليا ولا يوجد لبس في ذلك».

ومنذ عام قادت المملكة أوبيك لتصدر قرارا للدفاع عن حصتها في السوق بدلا من خفض الإنتاج وهو ما أبقى الإمدادات عند مستويات مرتفعة أملا في دفع منتجي الخام مرتفع التكلفة مثل شركات النفط الصخري في الولايات المتحدة إلى الخروج من السوق.

وقال زنغنه «كانت هناك وجهتا نظر في اجتماع يوم الجمعة.. واعتقدت مجموعة أن هناك حاجة إلى فرض سقف إنتاج لإحلال الاستقرار بالسوق والسيطرة على تخمة المعروض الحالية.

ومن المرجح أن تتعرض الأسعار لمزيد من الضغوط في العام القادم عندما ترفع العقوبات عن إيران بموجب الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في يوليو.

ويقول زنغنه إن لإيران الحق في استعادة حصتها في السوق التي فقدتها جراء العقوبات التي فرضت عليها أواخر 2011 وتخطط لزيادة صادراتها نحو مليون برميل يوميا بعد رفع العقوبات.

في المقابل، قال وزير الطاقة والصناعة القطري محمد السادة في مقابلة مع «العربية»، إن هناك علامات تشير إلى انخفاض الإنتاج من خارج منظمة أوبيك.

وأكد السادة على مواصلة انخفاض الإنتاج من خارج أوبيك في العام المقبل نتيجة تراجع الاستثمارات هذا العام.

وقال السادة «نأمل أن يدعم انخفاض الأسعار الاقتصاد العالمي»، ولم يتفق وزراء منظمة البلدان المصدرة للبترول في اجتماعهم في ڤيينا على سقف جديد للحصص الإنتاجية، ما يسمح للدول الأعضاء بأن تواصل ضخ الخام فوق مستوى 31 مليون برميل يوميا إلى سوق عالمية متخمة وهي كميات ساعدت بالفعل في إبقاء أسعار النفط منخفضة لأكثر من عام.